

بأجر معلوم فسكنها ستمين ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتخريج على الأصول  
 بقتضى ان له ذلك اذ لم تكن معدة له لكونه دفع مال ليس بواجب فيسـترده الا اذا  
 دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولى دارا موقوفة وقبض الاجر  
 نخرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجرا المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب  
 ورد أجرها للمالك بطيب له لان أخذ الاجرة اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة  
 (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه  
 فان كان في أرض مملوكة للمحافر فللمالك النباش عليه واخراجه وله التسوية  
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان  
 كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة لان المحافر لا يدري بأى  
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات المحسامية من الوقف وينبغي  
 ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكوته عن الغمان  
 في صورة الوقف عليه في صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة  
 فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الاجارة (وقال  
 في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الانفاق بلاينة الا في ثلاث  
 في واحدة تفافا وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى  
 الوصى الدفع كما في شرح المجمع معللا بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل  
 قوله فيما اذا كان من حوائج اه فينبغى ان لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها  
 من حوائجها ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على  
 المستحقين بلاينة لانها من حوائجها في الوقف اه (وقال فيه أيضا) اذا أبرأ  
 الوصى من مال اليتيم ولم يجب به مقدم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو كاتب  
 الوصى عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخمانية والمتولى على الوقف  
 كالوصى كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب العتق

(قال صاحب الاشباه)

\* (كتاب البيوع) \*

(أحكام الحمل) ذكرناها هنا المناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لاهه في أحكام العتق  
 والتدبير المطلق لا المقيد كما في الظاهرية والاستيلاء والكتابة والحريية الاصلية

والرق والمالك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع  
الفاسد وفي الدين فيباع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم  
قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من  
جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف  
المسألة أجرة والكفيلة والموصى بخدمتها فإنه لا يتبعها كما في الرهن من الزبالي ولم أر  
الا أن حكم ما اذا باع جارية وحملاها أو مع حملاها أو دابة كذلك فان علنا نقولهم بفساد  
البيع فيما لو باع جارية الاجلها بكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل  
مجهولا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحا  
وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوزها ولا تجاوزها بعد  
تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا حملت أمه كافر لكا  
من كافر فأسلم هل يؤمر بالسكها بيدها الصرورة الحمل مسما باسلام أمه والحال  
ان سيده كافر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات  
فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء  
في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها  
فلا تقتل ولا تحمدا لا بعد وضعها ولا يتذكى الجنين بذكاته أمه فلا يتبعها في ست  
مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والايصال بخدمتها فهي تسع ولا يفرد بحكم  
مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق  
التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز  
للمعدوم فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق  
في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى  
للاصاحب الذكر كذا في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم  
قال) ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة  
يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له  
اذا ولدت لاقل من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في  
مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيئته فإنه يتبعها اولدها وبالاقرار لا كما في الكفر  
ويمكن أن يقال ثانيا ولد البهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتها على  
القول به اه وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد البيع

يعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما الوأحاط البائع بالثمن ثم رد  
 المبيع يعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)  
 الثانية لو باع بعد الرد يعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان  
 فسخاً مجاز قال الفقيه أبو جعفر كذا نظن ان يبيعه جاز قبل قبضه من المشتري ومن  
 غيره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على البيع بعد الاقالة حتى رأيت انص محمداً  
 على عدم جواز قبض القبض مطلقاً كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا  
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي  
 بشرط عدم براءته كفالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)  
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أبي أو زيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً بخيار  
 للمعنى والابطال للتعاقق وهو ولا يخفى له ولو وهب الدين ان عليه كان ابراء للمعنى  
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات  
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبدك عنى بألف كان بيعاً للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا  
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر أهلاً للاعتاق  
 ولا يفسد بألف ورطل من خراه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها  
 بلفظ النكاح صح للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اهـ وقد نقلناه في كتاب  
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى العاقبات حر كان اذناؤه  
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كناية فاسدة اهـ وقد نقلناه في كتاب  
 العتق وفي كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظراً  
 للمعنى وهو بيان الجهة كالغبراء لا لا لفظ ليكون تملك كالمجهول اهـ وقد نقلناه في كتاب  
 الوقف (ثم قال) وينعقد البيع بقوله نخذ هذا بكذا فقال أخذت وينعقد بلفظ الهبة  
 مع ذكر البدل اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) وبلفظ الاعطاء والاشتراف  
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه مفصلاً معزواً في شرح الكنز وتنعقد  
 الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخانية وبلفظ الصلح عن المنافع وبلفظ العارية اهـ  
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للحال  
 كالبيع والشراء والهبة والتملك اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد  
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتاقاً  
 على مال نظر للمعنى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المسال للمضارب كل الر بيج كان المسال قرصا ولو شرط لب المسال كان بضاعة اه  
 وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد  
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صالحه عن الف على نفسه قالوا انه اسقاط  
 للمباقي فقطضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد صالح يقتضى القبول لان  
 الصلح ركبه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات  
 (ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كائن اقاله وخرج  
 عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في  
 كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه وقد نقلناه في  
 كتاب الامانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والترزيج ولا يقع العتق  
 بألفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعناق براعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط  
 فلو قال لعبد ان اديت الى كذا في كيس ابيض فلده في كيس احمر لم يعتق  
 ولو وكله بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في  
 كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظر والى  
 جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهى فتثبت أحكامه من  
 الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم  
 قال) بيع الابق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في المخاتبة الشراء  
 اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل  
 المخالف ولا اجارة المتولى اجير الووقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوضى  
 كالمتولى وقيل تنفع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامير  
 والقاضي اذا ساء اجيرا اجيرا باكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تنفع  
 الاجارة له كما في سير المخاتبة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاجارة  
 والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في  
 دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على  
 سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم التطر كما في الذخيرة تكرار الايجاب  
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في  
 كتاب العتق (ثم قال) العقود تعتمد صحتها الفدية فلا يفيد منها الا يصح  
 خلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح اجارة

ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا  
 قبض المشتري المبيع فاسد املكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل  
 كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا  
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان متبوضا في يد المشتري  
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ماله  
 وتثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤه والوجارية  
 ولو وطئها ضمن عقربها ولاشفعة تجارده لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب  
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه  
 في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمحظر (ثم قال) اذا اختلف  
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول ادعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة  
 والفساد القول ادعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقاله  
 فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد  
 وادعى البائع الاقاله فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب  
 صحا لفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى  
 خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه يبيع  
 المعلوم واختلافه وفيما اذا سمى هرو ويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض  
 وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد أعيد ووجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصلح  
 باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح  
 بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)  
 والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم  
 قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلته في جامع الفصولين وقبده  
 في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل أو بجنس آخر والأفلا  
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا  
 يجتمعان كما في التلقيح اه وقد نقلناه في الكفالة والحوالة (ثم قال) وأما  
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كما في البرازية اه وقد  
 نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التخليصة تسليم الا في مسائل الاولى قبض  
 المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضيه انهما تسليم الثالثة  
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في  
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيوع والاجارة والقبضة  
 والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاعتاق على مال للعتق  
 لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى بالى الاستروشى نقل عن بعضهم  
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهم ما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة  
 عشر الكفالة والمحوالة كما في البرازية والبراءة عن الدين كما في أصول فقهاء الاسلام  
 من بحث الهزل وتسليم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي  
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقف لها بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح  
 والطلاق الا المخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار بعقد قبليه والصرف والسلم  
 يشترط التقاض قبل لا فتراق في الصرف فان تصرفا قبله بطل العقد الا فيما  
 اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق  
 العاقدان قبل قبض القيمة من المثل فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما  
 في المجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل واحالة  
 معلومين واشهاد وخيار ونقد من الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة  
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركه اعنى الفحل بعد ادراكها على المفتى به  
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون  
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى واطعام المشتري  
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الا دمي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون  
 الفرس هملاجا وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل  
 المشتري فيما له حمل بالفارسية وخرز النعل وخرز الخف وجعل رقعة على الثوب  
 وخياطتها وكون الثوب سداسيا وسكون السويق ملته وتاجم من وكون  
 الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها  
 بيعة والمشتري ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا وبرى الجيران اذا  
 عينهم في بيع الدار الكل من الخسانية الجودة في الاموال الربوية هدر الا في  
 اربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب  
 الرهن اذا انكسرت قيمته فللراهن تضمن المرتهن قيمته ذهباً وتكون رهنا

كما ذكره الزياحي في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب  
 الوقف وباب الرهن (ثم قال) فاجاز براد العقد عليه بانفراد صح استئناؤه  
 الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استئنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية  
 (ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه  
 الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع  
 الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التقيح  
 وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر  
 للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب العصب (ثم قال) يبيع  
 البرأت التي يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا  
 يبيع حظوظ الأئمة ففرق بينهم بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية  
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المعدوم باطل الا فيما يستجره  
 الانسان من البقال اذا حاسبه على أثمانها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا  
 في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من  
 مدينون الميت دار بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب  
 الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح ولا يملكه كان  
 الرديع وباعه بغيره بخيار شرط أو رؤية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب  
 الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على  
 الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل  
 بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه  
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له  
 وللوارث الرديع دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)  
 لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجارة الغرما يبيع المأذون المدينون  
 بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف  
 يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة  
 الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفة على  
 البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب  
 الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسألة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه  
 في القسمة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلوصالح  
 عنه بمال بطلت ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولو صالح  
 المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)  
 ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها اه كذا ذكره  
 في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز  
 الاعتياض عن الوظائف بالاقواف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال)  
 وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها  
 كما ذكره الزياحي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال)  
 والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان  
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق  
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعتمدا لا تبع اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم  
 قال) العقد الفاسد اذا تعاق به حق عبد لم يوارثه الفاسد الا في مسائل أجزا فاسدا  
 فأجزا مستأجر صحيحا فللاول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فللمكره نقضه  
 والمشتري فاسدا اذا أجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب  
 الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في  
 مسألتين احدهما في الولوالجية اشترى للاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن  
 دراهم زيوفا أو عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد الممحر الثانية  
 يجوز اعطاء الزيوف والناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع  
 حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من  
 مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من  
 مولاه فاشترى للامر ولو باعه داراهوسا كنها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن  
 البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتساق  
 والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)  
 شراء الام لا ينهها الصغير الا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه  
 ومن أجنبي كما في الولوالجية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديننا  
 سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزياحي في باب التحالف للمستأمن يبيع مديره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب  
يطل بيعه الا الاب المحتاج للنفقة كذا في نفقات البرازية اه وقد نقلناه في كتاب  
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه  
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز الحيلة في عدم رجوع المشتري  
على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك  
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البرازية خيار التمط في البيع داخل على المحكم  
لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترى للمالك فانه يبطله كما في فروق  
السكر ايدى في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل  
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل  
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل  
فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في السلم رأس المال  
بعد الاقالة كه وقبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تخالف  
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه  
قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز  
التصرف فيهما قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة  
كقبلها بخلاف رأس المال والشكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف  
للتخلف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهدايا اه وقد نقلناه  
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحرية وبين  
مسلمين أسلمة ولم يخرج الديناه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) وبين  
المولى وعبيده اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين  
وشريكي الغنسان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله  
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة  
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما  
المعاملات فأنواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد  
بمضار علم بمدر بسوف والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كان  
بيعا والا بخلاف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع  
المتحضر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكنز وقالوا لا يصح مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب  
الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاء  
ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه  
الاصل وان برهنا فبينة مدعى الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى  
المشتري ان اللحم لحم مبيته أو ذبيحة الجوسي وأنكر البائع لم أره الا أن ومقتضى قولهم  
القول لمدعى البطلان لكونه منكر الأصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان  
الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله  
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)  
ومنها واختلفا في قبض المبيع والعين الموثجة فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب  
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها واختلفا في قدم  
العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعمله قيل لان الاصل عدمه وقيل  
لان الاصل لزوم العقد ومنها واختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا  
بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين  
في الشرح والمعتمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها واختلفا  
في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد  
رؤيته فللبائع لان الاصل عدم التغير (قريبه) ليس الاصل العدم مطلقا  
وانما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ويفرع  
على ذلك لو اشتراه على انه خباز أو كاتب فانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له  
لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر  
وأنكر قياس البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها  
صفة أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب  
الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما  
فرع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع  
بالبئن لأن المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لکن يرجع  
بنقصان العيب كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب  
التيسير مانصه) ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دفعا  
لحاجة المفايس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاموذج ومشروعية خيار

الشرط لا تروى دفعا للندم وخيار تعد الثمن دفعا للمساطلة ومن هذا القبيل  
 بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزة مشايخ بلخ وبخارى توسعة ويسانه في شرح  
 الكنز من باب خيار الشرط ومن ذلك افتى المتأخرون بالرد بخيار العين الفاحش  
 اماما مطلقا واذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف  
 والاقالة والمحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اه (ثم قال) ومنه  
 جواز النكاح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح  
 قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف  
 البيع اه وقد نقلنا سابقته في كتاب النكاح (وقال في القاعدة الرابعة  
 من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على  
 خلاف القياس لكونه بيع المعدوم دفعا لم حاجة المعاملين ومنها جواز الاستصناع  
 للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها وشربة السقاء  
 اه وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الافتاء بحجة ببيع الوفاء حين  
 كثر الدين على أهـ بل بخارى وهكذا بصروقه دسموه ببيع الامانة والشافعية  
 يسمونه ازهن المعاد وكذا سماه به في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكنز من  
 باب خيار الشرط وفي القنية والبعية يجوز للحتاج الاستقراض بالربح اه وقد  
 نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه  
 ما لانص فيه من الاموال الزبوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا وأما  
 المنصوص على كبله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد خلافا  
 لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير  
 معتبر في المنصوص عليه اه (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا اطردت  
 أو غلبت ولذا قالوا لو باع بدرهم أو بدنانير وكانا في بلد اختلفت فيه النقود مع  
 الاختلاف في المسالمة والواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه  
 هو المتعارف فيتمصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح  
 بحمول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا  
 معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولو كان اذا باعه  
 المشتري تولية ولم يبين التقييط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار ففهم من أنبته  
 واجهوز على انه يبيعه مرابحة بلاتيين لكونه حالا بالاعتد ذكره الزيلعي في التولية

اه (وقال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهنا  
 مستثنان لم أرهما الآن الا انه يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط وفي  
 البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرطا منها لو جرت عادة المقترض برد ازيد  
 مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعادته منزلة الشرط اه وقد نقلناه في  
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه ايضا أي في المانطق ان دخول البردعة والا كاف  
 في بيع الحمار مبني على العرف اه (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البرازية  
 من الدعوى معزيا الى الالامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة أعدها أروج  
 لا تصح الدعوى ما لم يتبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير سحر وفي البلد نقود مختلفة سحر  
 لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على  
 ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار  
 فراجعه (قال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن  
 والسابق دون المتأخر مانصه) \* تنبيه \* هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام  
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى ان قال وينتفع على ذلك لو  
 استقرض ألفا واستأجر المقرض لمحفظ مرآة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها الا تزيد  
 على الاجرة ففيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري  
 والحقبة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم  
 يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)  
 وفيها أي في البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس  
 من انه صحيح قالوا الحاجة الناس له فرار من الربا في بيع اعتمادوا الدين والاجارة  
 وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتمادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار  
 فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس أمر الا اتسع حكمه اه وقد  
 نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في  
 فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم  
 طبقات لا يتفتح بها الاية اه (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع الحلال والحرام  
 علب الحرام الحلال) \* تنبيه \* يدعمل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال  
 وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جمع فيه  
 بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان المحرام ليس بمال كالجمع بين الذكينة

والميتة والحمر والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا  
 جمع بين نخل ونخرفان كان الحرام ضعيفا كأن يكون ما في الجملة كما اذا جمع بين  
 المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى  
 القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف ومالك والاصح انه لا يسرى الفساد  
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان مسجدا عامرافه وكالحرم بخلاف العامر  
 بالجهة أي الخراب فكالمدبر ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من  
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط  
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع  
 فان كان المجهول لا تنغضي جهالة الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم  
 في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراك فيهما في البطلان بالشرط  
 الفساد الخ وقد قلنا ببقية في كتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الواقف  
 ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليه او ظاهره كالمهم الفساد في جميع  
 المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الصفقة الخ وقد قلنا  
 ببقية في الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة التابع مانصه) ومن فروعها  
 الحمل يدخل في بيع الام تبعا ولا يفرد بالبيع اه (ثم قال) ومنها الشرب  
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفردان بالبيع على الاظهر اه (ثم  
 قال في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنها الغصب قلنا  
 فابق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصدا لم يجزاه وقد قلنا  
 في كتاب الغصب أيضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع  
 يقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكتله فيها صح اذا البائع لا يصلح  
 وكبلاعن المشتري في القبض قصدا و يصلح ضمنا وحكلا لاجل الغرارة ومنه شراء  
 ما لم يره فوكل وكبلا بقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرؤية  
 لم يسقط خيار الموكل وقبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار رؤية موكله عند أبي  
 حنيفة خلافا لما اه (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضممان) هو حديث  
 صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث  
 عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع  
 عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به غيبا فأنفصه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال  
 الخراج بالضمان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترى به الرجل  
 فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلسه البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن  
 ويفوز بغلة جميعها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الغنائق  
 كل ما خرج من شيء فهو خواجه فخراج الشجر ثمرة وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكر  
 فخر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال  
 أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد  
 بالعيب كالكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصوله مجانا لانها لم تكن  
 جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان ومثله يطيب الربح  
 للحديث وهناسوا لان لم أرهم الا أصحابنا احدثهم لو كان الخراج في مقابلة الضمان  
 لمكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل  
 به وأجيب بان الخراج يعال قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر  
 في الحديث على التعليل بالضمان لانها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان  
 الخراج للشترى الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب  
 لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب  
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في  
 ضمان الملك جعل خواجه لمن هو مالكة اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري  
 والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها ان عليه الضمان  
 ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فبالخلاف في ضمانها عليه  
 فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطي اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب  
 أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل  
 قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل  
 لما في فتح القدير بالحديث وقال الامام يرده على الاصيل في رواية ويتصدق به  
 في رواية وقالوا في المبيع فاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح للشترى اه  
 وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجعوه ونقلنا بعضه في الكفالة أيضا (وقال)  
 في القاعدة المائة عشرة لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله  
 فسكت ولم ينه لم يكن وكيل ابس كوته اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا  
 لابن أبي ابي اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحسادية  
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلمجة حين قال له صاحبه قد بدلي أن أجعله  
 بيعا صحيحا اه أي فيكون سكوته رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري  
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط الخيار الرابعة عشر سكوت البائع  
 الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيحا كان  
 البيع أو فاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار  
 بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر عدلا لا لو فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا  
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعلمها حلى وقرطان ولم  
 يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان  
 سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا في الفاهيرية اه\* (وقال في الفن الثالث في  
 أحكام الناس ما نصه) \* وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بغيب فاحش  
 وقال لأعلم يقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب  
 والطلاق اه وقد نقلنا بقبته في كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا في باب خيار الرؤية  
 لو اشترى ما كان رأه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يراه لم انه مرئيه لعدم الرضا  
 كذا في الهداية اه (ثم قال) ولو باع مملوك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازوكذا لو باع المجد  
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على المصغير اه (ثم قال) ولو باعه على انه آبق فبان  
 راجعا ينبغي أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب النكاح (ثم قال في أحكام  
 الصياد ما نصه) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدركه  
 كما في الهداية اه وقد نقلنا ما في كتاب الاذن والمجروفي كتاب الدعوى (وقال  
 في أحكام الاعمى ما نصه) ولم أر حكمة ذبحه وصيده وحضائته ورؤيته لما اشتراه  
 بالوصف اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الذبائح (وقال في أحكام النقد وما يتبعين  
 فيه وما لا يتبعين ما نصه) لا تتبعين في المعامضات وفي تعينها في العقد الفاسد روايتان  
 ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تتبع فيه لا فيما انتقض بعد صحته  
 والصحيح تعينه في الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه  
 في كتاب المداينات (ثم قال) وكتبنا في بيوع المرح جويان الدرهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكاهاه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا بسقطه ومنها خيار الرؤية قالوا بطله قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به اه (ثم قال) وفي ايضاح الكرماني من السلم لوقال رب السلم اسقطت حتى في التسليم اى تسليم المسلم فيه في ذلك المكان او البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اه (ثم قال) وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود الخيار نظرا الى انه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اه (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزيوف كالتجيات في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اه (وقال في احكام الذمى مانصه) ولا يتعرض لهم لوتنا كخوفا سدا او تباعوا كذلك ثم اسلموا اه وقد نعتناه في كتاب النكاح (وقال في احكام المحارم مانصه) ومنها لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنترفان فرق صح البيع اه (ثم قال) واختص الاب والمجدد بأحكام الى ان قال ومنها تولى طرفي العقد ولو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد اه (وقال في احكام غيبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكر أو افضها اه (ثم قال) فوائدا الى ان قال التنازلة الوطاء في الدبر كالوطء في القبل الى ان قال وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بانتهيب والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا اه (وقال في احكام العقود مانصه) هي اقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضعية اه (ثم قال تقسيم في العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى  
أن قال وأما في البيع فمتباينان فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفساده  
ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه  
يملك به اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا  
انقضى البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى  
ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار  
الكهنية وخيار كشف الحال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك  
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار  
التعريض الفعلي كالتصيرية على احدى الرويتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية  
وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكلها ياشرها العاقد  
الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ  
فيها بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة  
بحر وما عدنا النكاح ففسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء  
(ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه  
يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائدته مذكورة في شرح الهداية  
وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح  
البيع بها قال في الهداية والكتابة كالمخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ  
الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد  
فتدبت عدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس وما في  
المسوط من تصويره بقوله بعني بكذا فقال بعته يتم فايس مراده الا الفرق بين  
البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل  
بل يفرق بين الحاضر والغائب فيعني من الحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب  
اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الأخرس معتبرة وقائمة مقام  
العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة  
والعبارة \* وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب  
المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعاقى العقد بالمشار اليه لان  
المسمى موجود في المشار ذواتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من  
 حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعا على  
 انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه  
 ياقوت أجزفاذا هو أخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا  
 الاصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه  
 الله سبحانه وتعالى جعل الخمل والخمر جنسا والحمر والعبد جنسا واحدا فمعلق بالمشار  
 اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدين من الخمل وأشار الى خمر أو على  
 هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حراما وأشار الى حلال فلهما الحلال في الاصح اه  
 وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ولو سمي في البيع شيئا وأشار الى  
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا وأشار الى زجاج  
 لكونه بيع المعدوم ولو سمي ثوبا مرويا وأشار الى مروى اختلفوا في بطلانه أو فساده  
 هكذا في الخمانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير  
 الفص الذكر والانثى من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله  
 الخيار اذا كان الجنس متحدا والفائت الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك)  
 قال في فتح القدير الملك قدرة يشبهها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل  
 اه ويتبني أن يقال الامناع كالمججور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف  
 والبيع المنقول بمالك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه  
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل  
 في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا رد على  
 المانع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من  
 القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل  
 في ملك المشتري اه أي جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري  
 بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري  
 اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا له وفي التحقيق الامر  
 موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه وان فسخ فهو  
 للبائع والزوائد له اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد  
 وإنما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئاً فشيئاً وبهذا فارقنا البيع فان المبيع عين موجوده الخ اه وقد نقلنا  
 بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه  
 المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض من المستقرض  
 الكرم المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً  
 للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع  
 المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين  
 كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للمقرض  
 التصرف في الكرم المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل  
 في مناسبة التعليل للمكرم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان  
 ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب  
 ويرد عليه ويصير مغروراً بالجارية التي اشتراها الميت أي بغبن فاحش اه  
 شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم  
 قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان  
 الوصي خليفة الميت أيضاً كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه أيضاً في كتاب  
 الوصية وكتاب الغرائض (ثم قال) وأما ملك الموصى له فليس بخلافه عنه بل  
 بعد ذلك ابتداءً فانه كست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره المصدر الشهيد  
 في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح  
 شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه  
 أيضاً في كتاب الوصية (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك يستقر في البيع  
 الخالي عن الخيار بالقبض اه (ثم قال) والمراد من الاستقرار في البيع الآمن  
 من انفساخه بالهلاك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين  
 السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع بجواز  
 الاعتياض عنه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو  
 الغالب أو للعين فقط أو لمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعتها أبداً وبقبته للوارث  
 الى ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له الى ان قال وأما بيعه من غير  
 الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي الخ  
 وقد نقلناه بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) فوائده

الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الاراس مال السلم وبدل الصرف  
 والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العتقار كما كتبتناه  
 في شرح الكنز عند قوله وصح تاجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون  
 الا مؤجلا الا اللدية والمسلم فيه اه وقد نقلناه في كتاب المدائيات وفي الجنايات  
 وفي الشفعة (ثم قال) ويسع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جاز اه  
 وقد نقلناه في المدائيات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول  
 محمد اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتفاوتا سخطا ولو كان المبيع مال الكفا فان البيع  
 ينفذ على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلهما اقاله في فتح  
 القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذررده كيف يرجع به  
 قال قاضي خان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيفا لا عيب به ويقوم وبه  
 العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصة النقصان عشرين اثنان اه  
 ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذلك يذكره الزياي وابن الممام  
 وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بتسمية  
 الثمن اذا كان قيميا لا اعتبار لقيمه يوم القبض او يوم التلف اه (ثم قال) ومنها  
 المقبوض به فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر  
 قيمته يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره الزياي في البيع الفاسد اه (ثم قال)  
 ومنها لو اخذ من البقال الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا  
 مثلا لينفق عليه ثم اختصها بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ  
 او يوم الخصومة قال في النتيجة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لا يكن دفع اليه شيئا بل كان  
 يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حين  
 ذكر اثنان اه (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق رباط حصول مضمون  
 جملة بحصول مضمون اخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون  
 جملة بحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط مبدءا على  
 خطر الوجود فالتعليق بكاش تمييز وبالمستحيل باطل ووجود رباط حيث كان  
 الجزاء مؤثرا والاتيجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزاء وركنه اذ الشرط  
 وفعله وجزاء صالح فلواقتصر على الاداة لانه تعليق واختلافه في تمييزه لو قدم الجزاء  
 والقوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الملاق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط بأطال  
كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والهبة والصدقة والتمكح والاقرار  
والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير  
الملائم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل  
بالشرط الفاسد كطلاق وعتق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن  
والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان  
رضي أي ووقته بغير الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو مما  
يلتزمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لا منفعة فيه لأحدهما وقد ذكرنا  
في مديانات الفوائد ما خرج عن قوله لم لا يصح تعليق الابراء بالشرط وفي البيوع  
ثلاثون مسألة تجوز تعليقه فيها وجلة مما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده  
ثلاثة عشر البيع والقمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والحجر وعزل  
الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والزراعة والمعاملة والاقرار والوقف في  
رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة  
والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة  
والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص  
وجناية غصب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة  
أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بغير شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد  
وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع)  
التأقيت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها الا ابو احد من أربعة  
وتفسخ بالأعداء بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا  
عقدت لنفسه بخلافه وانما هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع وانما هلك الاجرة  
العين قبله انفسخت وهو قد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افترق فيه  
المدير وأم الولد ثلاثة عشر كفي فروق السكر ابيسي لا يضمن بالغصب والاعتساق  
والبيع الفاسد ولا يجوز انقضاء بيعه بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك الحجر يبيعهما  
وله بيعه الخ وقد نقلنا بقية في كتاب العتق فراجعه) (وقال في بحث ما افترق فيه  
البيع الفاسد والصحيح مانعه) يصح اعتساق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ  
العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطن المحنطة ففعل كان  
 للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح  
 ولو أراه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه  
 ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال ما انترق  
 فيه حبس الرهن والمبيع) لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً  
 والرهن اذا كان غائباً عن المصرو يلحق المرتهن مؤنة في احضاره ليلزمه احضاره  
 قبل أخذ الدين والمرتهن اذا أعار الرهن من اراهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده  
 بخلاف البائع اذا أعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما  
 في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد  
 فيه زيواً أو بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه  
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن  
 زيواً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاستيعابي في البيوع  
 وقاضيخان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث  
 فن الفرق والمجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا  
 بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التماسي ضمن عقد  
 فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة  
 اشترى جامعاً مع أوقفه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً فاقيدت ببطلان  
 شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد  
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع وظيفته  
 في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجه على هذه اه وقد نقلناه في الوقف  
 (ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيوع لوباعه انما وأجره الاشجار طاب  
 له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن  
 الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لوباع شفعتهم بمال لم  
 يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة  
 (وقال في فن الانغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا  
 فقبل اذا ارتد العبد بعد عتقه فبإسائه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق  
 (ثم قال في فن الانغاز مانصه) أي يبيع أي يبيع اذا عقده المسالك لا يجوز اذا

عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمعاينة يسيرة  
 لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل يباع  
 أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت  
 فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء  
 المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة  
 أبيه أو ابنه أو محبوسية أو أخته من الرضاة أو مطلقه بثنتين وقد نقلناه هذه  
 المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تخبر لا يجوز بيعه إلا من الشافعية فقل  
 ما عجن بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لأنه إذا علمهم لا يشترطونه  
 ولم يجز بغير إعلامهم بخلاف الشافعية فإنه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا إعلام اه  
 وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الاغاز من بحث القضاء مانصه) أي  
 يبيع يجبر القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمصحف المملوك للكافر اه  
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الاغاز في بحث الهبة) أي موهوب  
 وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه به المسلم اليه وجب  
 عليه رد رأس المال اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن الحيل مانصه)  
 وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وانما هو الحرب من الحرام  
 والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخنث وذاكر  
 في الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت  
 هلا بعت تمرك بالساعة ثم ابتعت تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه  
 وقد نقلناه بعضه في الايمان (ثم قال في فن الحيل مانصه) \* الرابع عشر في البيع  
 والشراء \* أراد بيع داره على ان أمكنه سلمها والارد الثمن فالحيلة أن يقر المشتري  
 ان البائع باعها وهي في يده ظالم يقر بالغصب ولم يكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان  
 للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وعابوا عليه تعليم الكذب  
 وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله اذا باع حبلي وخاف المشتري من البائع  
 أن يدعي حبلها وينقض البيع قال فالحيلة أن يأمر البائع أن يقر بأن الحبل من  
 يده أو من فلان حتى لو ادعى لم يسمع وأجيب عنهما بأن ليس أمر بالالكذب وانما  
 المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه هكذا أراد شراء شيء وخاف أن يكون البائع  
 قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويحكون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوبا بضعف الثمن بمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار  
 بمائة دينار في دفع الثوب له والمائة دينار فاذا استحققت ربيع بالمائتين ولو أراد  
 البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب  
 ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية بعتها المشتري أن يقول ان  
 اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها اعتقت وان أراد المشتري أن يتخذه زاد بعدموتى  
 فتكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء ذهب  
 بألف وليس معه الا النصف فقدم مائة ثم استقرضه منه ثم يتقدم فلا يفسد  
 بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا  
 بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)  
 اذا أراد البائع أن لا يخصه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول ان خاصمتك  
 في عيب فهو صدقة وان أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة  
 أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفتن السادس فن الفرق  
 في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه  
 فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمه حقه تعالى بخلاف  
 الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفتن  
 السادس في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة على ان كل ولد تلمه حرم النكاح  
 والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه  
 في النكاح (وقال في الفتن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق  
 والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة  
 والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه  
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة الفتن السادس فن  
 الفروق) كتاب البيع والشرب والطريق لا يدخلان الا بذكر الحقوق في البيع  
 والاقرار والوصية والصلح ويدخلان في الاجارة والقسمه والرهن والوقف  
 والفرق ان المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الاجارة ونحوها  
 المنفعة ولا وجودها مع عدم الطريق فانه عدم المعقود عليه هنا لا يجوز اسلام  
 الخنطة في الخنزأ والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجاعا والفرق ان الجهالة  
 في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني قايمة هذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو أريه غيري فأخذه فضاغ فلا شيء عليه ولو قال هاته فان  
رضيته أخذته فضاغ لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس  
بيبع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الامر فعه أولى اشترت منك هذا هكذا  
فتصدق به أو فاعتقه أو فاقطعه قيصا ان فعل ذلك في المجلس كان بيعا والافلا  
والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعل هذا شرط البيع بخلاف ما بعده لان الشرط  
الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا  
فهو أمانة والفرق انه اذا بين ثمناعلم انه لم يرض تسليمه بيده الا بمقابل وعند عدم  
ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فضاغ على أنه يا قوت فاذا هو زجاج  
بطل البيع ولو على انه حجر فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف  
الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يخير  
لقوات الوصف باع أشجارا على أنها ثمرة فاذا واحدة غير ثمرة فسد البيع  
الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالمحصنة وهي مجهولة  
وفي الثاني بعاين باع نصف الزرع من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض  
من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكار اه  
(وقال أخو المؤلف في تهكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل  
الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير  
صحیح مقصودا فجاز ان لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف  
(وقال أخو المؤلف أيضا في تهكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاه  
زيوفاعن جباد قائلا انفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها ولو وجد بالبيع  
عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان  
المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك المدافع  
برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الردها وقد نقلناه  
في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في تهكملة المذكورة من كتاب المدكاتب  
مانصه) الكتابة المحالة صحیحة بخلاف السلم والفرق ان السلم يبيع المعدوم وانما  
يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء  
اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تهكملة المذكورة من  
كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء لكنه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والهبة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعده النفي ولا يصح  
 والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعده العقد فلا ينفع عند عدم الرضا أولى  
 اه وقد نقلنا بقية في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع  
 فن المحكيات مانصه) وقال في آخر المحاوي المحصيري مسألة جليلة في ان المبيع  
 يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنفار جري الكلام بين سفيان وبشر  
 في العقود متى يملك المالك بها معها أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان رأيت  
 لو ان زجاجة سقطت فانكسرت أو كان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبورها  
 أو بعدها أو أن الله تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله  
 أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع  
 معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة  
 أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من  
 التسكاح والمخاع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضا في الفن السابع  
 مانصه) احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابيا  
 قربة ماء فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال أریده  
 فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة  
 بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب الخنزير (وقال في الفن الثاني في كتاب  
 النكاح مانصه) الوطاء في دار الاسلام لا يخلعون حدا أو مهرا الا في مسألتين الى  
 أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل  
 البكارة والافلا كما في بيوع الولا الجمية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء  
 للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال بجاريتي  
 يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يردها لانه لا اعلام  
 لا لا تحقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سديا  
 للحال والمضاف ينفذ الى أن قال الا في مسألتين فقد سوا بينهما الاولى في ابطال  
 خيار الشرط قالوا الا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غد فقد ابطلت  
 خيارى أو قال ابطلته غدا فجاء غد بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة اه  
 (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كما كتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب  
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه  
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد  
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعيد باطالة فلو  
 استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخانسية والظهيرية في  
 البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولى ان  
 يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء  
 لمال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور  
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذلك أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت  
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو  
 تزوج امرأة على انها حرة ثم استحقت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من  
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع  
 بقيمة الولد اذا استحقت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البنات لو بنى المشتري ثم استحقت  
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح  
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل  
 مهمة من هذا النوع منها الوجه المالك نفسه دلالة فاشترى بناء على قوله ثم  
 ظهر انه ازيد من قيمته وقد أناف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أناف ويرجع  
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله  
 ثم ظهر عين فاحش فانه يرد به يفتى وكذلك اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري  
 بغير الدلال وبما قدرناه ظهر ان قول الزبلي في باب ثبوت النسب ان الغرور  
 بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان  
 في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فاناء عبدته فاناء عبد اه وقوله  
 متفرقات بيوع الكنز الخ انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لافي متفرقات  
 البيوع (وقال اول كتاب القضاء مانصه) وفي بيوع القنية اشترى حانوتا فوجد  
 بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد لانها اعلامة لا تنبئ  
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب او مصحف اه (وقال  
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده  
 في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى  
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكفاية فتسمع الدعوى بالملك في الوقف  
 المحكوم به كما في الحاشية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى  
 عليه الملك منه فلواستحق المبيع من المشتري بالبيئنة والقضاء كان قضاء عليه وعلى  
 من تلقى الملك منه فلوا برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد  
 وارث بقضاء بيئنة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة وانما فلا يسمع  
 بيئنة وارث آخر كما في البزازية وفي شرح الدرر والغرر رتبة الاخسر وفي باب  
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكفاية حتى لا تسمع دعوى  
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المؤرخ فعلى الكفاية  
 من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام  
 فقال بيكر انى كنت عبد بشر ملكى منذ ستة أعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع  
 دعوى زيد ثم قال عمر ولي بكر انك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى  
 الا ان فبرهن عليه تقبل ويفسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا له ويريد عليه  
 ان قاضيهان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على قسمين  
 أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة  
 الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من  
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب  
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اه وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه  
 على الكفاية بين ان يكون بيئنة او بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح  
 به في المحط البرهاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء ما نصه)  
 كل من قبل قوله فعليه العيب الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفي بيع  
 القاضى مال اليتيم وادعى اشتراط البرائة من كل عيب اه (وقال فيه أيضا) يقبل  
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه ورداعته (تم قال)  
 وفي اثبات العيب اه (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيئنة على مقر الا في وارث مقر  
 يدين على ائمة فتقام البيئنة للتعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبه في الشارح من  
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئنة به مع اقرار المستحق عليه ليقم من الرجوع

على بائعه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا ما نصه) اذا تعارض بينة  
 الطوع مع بينة الاكراه فيدنة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار  
 وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول  
 لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتقاسمنا الا في مسألة ما اذا كان  
 المبيع عبدا فحلف كل بعتقه على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسح ويلزم البيع  
 ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة  
 وكتاب المصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان  
 قال وفيما ادبايع الاب والوصى عقار الصغير فالرأى الى القاضي في نقضه كما في  
 بيع الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في  
 نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم  
 ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية  
 واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل  
 ويستردها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقل عن  
 المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروعها اه وظاهره ان البائع اذا  
 ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية  
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذ كر خلافا فيهما وزدت عليهما  
 مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها  
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه  
 الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخنانية وقضائها وفصل في  
 فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فلي نظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه  
 تفصيلا آخر ووجه فظا هرما في العمادية ان المعتقد القبول مطلقا الخامسة باع  
 الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغير فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى  
 كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية ثم قال وكذا  
 كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذ كر  
 فيه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها  
 لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الهبة وفي كتاب  
 العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهده فبه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أبو بصحة  
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق  
(ثم قال) أو يبيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم  
قال) أو يبيع أم الولد على الأظهر وقيل ينذ على الأصح اه وقد نقلناه في كتاب  
العتق (ثم قال) أو يبيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء  
أضامانسه) فعل القاضى حكمه منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضى مال  
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى اقامه فمذكور في جامع الفصولين من فصل  
تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجوز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا  
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا  
من جهة القاضى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضى  
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لبيت لم يبطل البيع  
ويشترى بالثلث أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه  
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكمه بخلاف غيره كفاي  
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث  
الابراء العام مانسه) وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن الربا لا يصح فتمنع  
الدعوى به وتقبل البيئة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا مانسه)  
وقال أي صاحب الفتية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا  
ان رجلا كان يشترى الذهب الردي وزمانا الدينار بخمسة دواقم ثم شبه فاستحل  
منهم فابراوه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستمرا كما فككتب أنا وغيرى انه يبرأ  
وكتب ركن الدين الزانجى انى البراء لا يعمل في الربا لان رده محق الشرع وقال به  
أجاب نجم الدين الحامى مع اللام هذا التعديل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين  
المرغينانى قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد  
فكنت اطلب الفتوى به لا محجوبى عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الدين  
الحناطى فأجاب انه يبرأ ان كان البراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه  
لا يبرأ فإزداد ظنى بحجة جوابى ولم أحجج ويدل على صحة ما ذكره البزدوى في غنا  
الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها  
بالقبض فاذا استهلكه على مالكه ضمن مثله فلو لم يصح البراء لرد مثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لاردع من ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد  
 السابق بل يتقرر مفيد الملاك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا  
 ليجب ذلك حقا لشرع وانما الذي يجب حقا لشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد  
 ضمانه اه (ثم قال فيه أيضا) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم  
 اه (ثم قال فيه أيضا) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلمدعيه اه (وقال فيه  
 أيضا) العجالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال وفي البيع في المبيع والثمن  
 تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الآخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا  
 المحققين المجهولين فانه جائز اه (ثم قال فيه أيضا) لا يجوز للمدعي عليه الانكار  
 اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة  
 عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الرمي اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل  
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال  
 ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيوع الولوالجية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف  
 الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف  
 وكيله اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجتمع البينة لانها لا تقام  
 الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت  
 وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخنائية اه (وقال في كتاب الاقرار  
 أيضا مانصه) الاقرار للجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب  
 فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيوع  
 الذخيرة اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالرومي  
 الى أن قال ومن له الخيار اه (وقال فيه أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرطا بطل  
 اقراره الى أن قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري  
 بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذلك في قضاء  
 الخلاصة اه (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسئلة الى أن قال الاولى ان  
 المشتري لو أقر أن البائع أعتق العبد قبل البيع وكذبه البائع ففرض بالثمن على  
 المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اه وقد نقلناه في كتاب العتق  
 (ثم قال) وزدت مسائل الاولى أقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيئته  
 ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اه

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بجزيرة عبد الله ثم اشتراه عتيق عليه ولا يرجع بالثمن  
أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر  
بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشتراها أو ورثها اصارت وقفاً مأخوذة له بزعمه اه  
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الاقرار حجة  
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع  
ثم أقر أن البيع كان تلحمة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع  
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار ببيع الا في مسألتين في المستصفي  
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرابحة بلا بيان  
الثانية لو تصادق على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويراد ما في الجمع  
لوصالحه عن شاة على صوفها يحجزه بجزيرة أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى  
صوف غيرها لا يحوز اتفاقاً كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يحوز  
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح  
الوارث مع الموصى له بيمين الامنة صحيح وان كان لا يحوز بيعة و بيانه في حيل  
التتارخانية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً  
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب  
المداينات) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء في بدل الصرف والسلم  
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً مانصه) البراء عن الدين فيه  
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين موره غير عالم بموته  
ثم بان ميتاً قبل النظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث  
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه  
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى  
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد  
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول  
الاجل يجبر الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما  
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بتلك البلدة المخاه فراجع اه (وقال  
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للخبير  
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو هو له والمالك

القديم واستيلاء الاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق  
 الشفيع كالأجل وبردها على البائع لانسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون  
 التحول قال الاسديجاني والتحويل أصح والابطال به اهـ وقد نقلنا به في كتاب  
 الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ماني اجارة الغبر وهو شفيعها فان أجاز البيع  
 أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الوالوجية اهـ وقد نقلناه  
 في كتاب الاجارة (وقال ايضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة  
 ووجوب الشفعة فيها اهـ (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع  
 الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة  
 اهـ وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال  
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع العاسد في أربع يجوز بالاجارة  
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون  
 القبض والتمن والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اهـ وقد  
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه  
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التديبر والاستيلاء والاعتاق اهـ وقد نقلناه  
 في كتاب الاعتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير  
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض  
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قاشه  
 وعدته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه من ماله  
 ثم رضوا استحسنوا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار  
 لا يضمن الا في مسائل اذا جده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب  
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقض  
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى أن قال وأما الثاني فشرطه وجود  
 الملك في الحبل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك اهـ (ثم قال فيه  
 أيضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فباعت سمكة  
 فابتاعها فابتاعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت المتابعة هي المشدودة فهما  
 للمشتري قبضها والا اهـ (وقال في كتاب الحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء  
 الزئوف لدائن ولا يبيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزئوف والستوقه اه وقد نقلناه في كتاب  
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اضعية الذخيرة  
 وفي القنية وعده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في  
 كفالة البزازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزياهي اه وقد نقلناه بعبارة في كتاب  
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيوع  
 المشاع جائز لارهنه ببيع المشغول جائز لارهنه ببيع المتصل بغيره جائز لارهنه ببيع  
 المذاني عتقه بشرط قبل وجوده في غير المذبح جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اه  
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتين انفسح الاول اه (ثم  
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)  
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث  
 كما ذكره الزياهي اذا بيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال  
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الامنه وزدت أربعة فصار المستثنى  
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لانقاذها الامنه وفيما اذا  
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا اودار يخشى عليه النقصان اه  
 والرابعة من بيوع الخمانية فيما اذا كان العقار في يده تغلب وخاف الوصى عليه فله  
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه  
 وفيه نفع للصبي جائز اه واختلافوا في تفسير النفع فقبل نقصان النصف في البيع  
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وزيادة وتماه  
 في وصايا الخمانية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيوع القنية ولو باع  
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا يتقدلانه محجور به والوصى لا يملك  
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه  
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لو وصى الميت ان  
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام  
 خلافا لما رواه وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه  
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى تخصص بخلاف وصى  
 الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصى الميت وهما  
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده  
 من فلان فلم يرض الموصى له بثمن المثل فله الحط اه (وقال في كتاب الفرائض)  
 الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهاما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار  
 الشرط وحق القذف والنكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات  
 والعوازي والودائع لا تورث واختافوا في خيار العيب فنه من قال يورث ومنهم  
 من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث  
 ابتداء اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية  
 يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه  
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته بمقام عبارتين  
 فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب  
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الأشباه \*

\*(كتاب الكفالة والحوالة)\*

برائة الاصيل موجبة لبرائة الكفيل الا اذا ضمن له الألف التي له على فلان فبرهن  
 فلان على انه قضاهما قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا  
 في الخانية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن  
 قتل العمد بمال ثم كفه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق  
 الاصيل وله المطالبة الكفيل الآن كذا في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب  
 العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به ففات الكفيل حل  
 بموته عليه فقط فلطالب أحد من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت  
 الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اه وقد نقلناه في كتاب  
 المدائيات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأتهم بالمطالب الا اذا أحاله الكفيل  
 على مديونه وشرط براءة نفسه خاصة كفي المداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو  
 قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلطه فأخذه الاصوص أو كل هذا الطعام فانه  
 ليس بمسوم فأكله ففات لضمان عليه اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)  
 وكذا لو أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بتقوية الولد على  
 الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجها امرأة على انها حرة